تآزر الأدلَّة لترجيح التوجيه النحويّ في التراكيب القرآنيَّة في كتب معاني القرآن وإعرابه

الأستاذ الدكتور: صبام عطيوي عبّود الزبيديّ **المدرّس المساعد: صادق كاظم محمَّد عليّ الصفّار**

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية **جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية**

.: sadip al saffar@yahoo.com

ملخص البحث :

إنَّ الغاية من إعراب نصٍّ ما لا تخفى على أحد، فالمعرب يأخذ على عاتقه بيان العلائق الإسناديَّة في ذلك النصّ، ويتجلَّى جهده في: تقدير محذوف، أو إعطاء محلٍّ إعرابيّ للكلمة، أو عود ضمير، أو عود إشارة، أو تعلّق شبه جملة، أو بيان جنس اللفظ، أو الحكم على حرف بالزيادة، وغير ذلك.

لوحظ بفضل البحث والتنقير في كتب معاني القرآن وإعرابه وما يتَّصل بها أنَّ المعربَ قد يسوق دليلًا لترجيح توجيه نحويٍّ لمركَّب قرآنيّ، وقد يسوق دليلين، وبدهيٌّ ما سيق له أكثر من دليل لترجيحه أولى بالأخذ من غيره، أو قد يسوق معرب دليلًا على توجيه نحويٍّ معيَّن، ثمَّ يأتي معربٌ أخر يسوق دليلًا آخر لترجيح التوجيه نفسه، فيتآزر دليلان أو أكثر عند معربٍ واحد، أو معربين؛ لذا أطلقت على هذا النمط الاستدلاليّ اسمَ "تآزر الأدلَّة" على التوجيه النحويّ.

ABSTRACT

It is determined by the scientists of the Arabic tongue that some words are deleted from the verbal compound, for the issues of grammar, and by adding words to it; for graphic purposes, whereas the origin in all words is not to be deleted, and not increased, but things which are familiar with the speakers of the language calls for deletion or increase to enhance the speech so it will have good rhythm by the recipient as well as it will be out of the monotony to the ranks of rhetoric.

This research has taken upon itself the statement of some places of deletion in Quranic compounds, which were shown by the grammarians, whom estimated what have been deleted, like "the singular word, the sentence, and what is more than the sentence", indicating on the Holy Quran.

المقدِّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله وليّ المُؤمنين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمُرسَلين، مُحمَّد بنِ عبد الله، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وصحبه المُنتَجَبين، وعلى من اقتدى به منذُ أنْ بُعِثَ بالحقِّ رحمةً للعالمين، إلى قيام يوم الدين.

أمَّا بعد

فإنَّ الغاية من إعراب نصٍّ ما لا تخفى على أحد، فالمعرب يأخذ على عاتقه بيان العلائق الإسناديَّة في ذلك النصّ، ويتجلَّى جهده في: تقدير محذوف، أو إعطاء محلٍّ إعرابيّ للكلمة، أو عود ضمير، أو عود إشارة، أو تعلّق شبه جملة، أو بيان جنس اللفظ، أو الحكم على حرف بالزيادة، وغير ذلك، وغالبًا ما يسلِّط جهده على ما أشكِل من الألفاظ بكثرة الاحتمالات التي قد تحتملها مفردة من مفرداته، كقوله تعالى: ﴿**فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا * عُذْرًا أَوْ نُذْرًا**﴾ المرسلات: ٥-٦، فلفظتا "**عُذْرًا أَوْ نُذْرًا**" لهما محالٌّ إعرابيّة متعدِّدة، ممكن أن يكونا بدلين من قوله "ذكرًا"، والمعنى عندئذ: فالملقيات عذرًا أو نُذْرًا، وممكن أن يكونا نُصِبا بـ"ذِكرًا"، والمعنى حينئذ: فالملقيات أن ذكرت عذرًا ونذرًا، وممكن أن يكونا مفعولين لأجلهما، والمعنى عندئذ: فالملقيات ذكرًا للإعذار والإنذار، وممكن أن يكونا حالين من قوله "الملقيات"، والمعنى عندئذ: فالملقيات ذكرًا عاذراتٍ ومنذراتٍ. فهذه المحالّ الإعرابيّة التي تحتملها اللفظتان جائزة كلُّها، وما كانت اللفظتان لتُوَجّها بهذه

التوجيهات المتعدِّدة إلاَّ بدقَّة نظرٍ صوِّبت نحو التركيب النحويّ الذي انتظمتا فيه، ومن الممكن أن يكون أحدها راجحًا وما سواه مرجوحًا.

من المثال السابق ندرك صحَّة ما عُرِف عن معربي القرآن الكريم، وما وُصِفوا به من دقَّةِ نظرهم في ذلك النصّ المعجز بأسلوبه، فدارت رحا أفكارهم حول مركَّباته، فظهرت على إثر ذلك أعاريب متعدِّدة للمركَّب الواحد، فطفق بعضهم يسوق دليلًا من كلام العرب على توجيهه المركَّب القرآنيّ توجيهًا نحويًّا فذًّا، أو ترجيح توجيه نحويّ على ما سواه؛ فلكي لا يكون ترجيحه من غير مرجِّح أخذ يستدلُّ عليه، على حين انماز بعضهم الآخر بالاستدلال على توجيهه أو ترجيحه بالقرآن الكريم، وطبيعيّ أنَّ المستدلّ بالقرآن لا يُجارى ولا يُسامق في ميدان ترجيحه؛ لأنَّه احتكم إلى الأسلوب نفسه، فرأى أنَّ ذلك المركَّب القرآنيّ على الرغم من جواز توجيهه نحويًّا توجيهاتٍ عدَّة، لكنّ واحدًا منها أولى بالقول من غيره؛ لقيام دليلٍ من القرآن عليه، أو أنَّه رأى أنَّ هذا المركَّب لا يوجَّه نحويًّا إلاَّ بما وُجِّه لقيام دليل عليه مع جواز توجيهه بغيره، وقد انماز عمل هؤلاء المعربين عمَّا سواه بأنَّه أقرب ما يكون إلى عمل المحقّقين، فهم لا يطمئنّون إلى توجيه نحويّ ما لم تقم أمارة عليه، فهم يسلطون نظرة مستضيئة بالقرآن عليه، وهذه هي الفكرة العامّة للاستدلال بالقرآن لترجيح التوجيه النحويّ في مركَّباته.

لكنَّ فكرة هذا البحث لم تقم على عامَّة الاستدلال لترجيح التوجيه النحويّ، وإنَّما قامت على تآزر أكثر من دليل قرآنيّ على ترجيح توجيه نحويّ في مركَّب قرآنيّ، وبهذا يكون ذلك التوجيه النحويّ أكثر اطمئنانًا من الذي يقوم عليه دليل فذٌّ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين وصلَّى الله على نبيِّه الكريم محمَّد وآله الطاهرين.

التمهيد

الاستدلال النحويّ عند المعربين

حفلت كتب المصطلحات بعدَّة تعريفات للاستدلال، لكنَّها لم تخرج عمَّا هو عليه في اللغة[١]، قال أبو البقاء الكفويّ(ت١٠٩٤هـ): ((الاستدلال: لغة: طلب الدليل، ويُطلق في العرف على إقامة الدَّلِيل مطلقًا [...] وقيل: هو في عرف أهل العلم: تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كَانَ ذَلِك من الْأَثر إِلَى الْمُؤثِّر أَو بِالْعَكْسِ))[٢]، وقد أورد التهانويّ عدَّة تعريفاتٍ للاستدلال بحسب مجالات العلوم، وبهذا فاق كتب المصطلحات الأُخر[٣]، لكنَّه لم يذكر تعريف الاستدلال عند النحويّين، فتساوى كتابه في هذه الجهة مع غيره من كتب المصطلحات[٤]؛ وذلك لأنَّ لفظ "الاستدلال" غالبًا ما يجري في تحقيق الحقائق، وإثبات الثوابت، فكأنَّه بذلك أصبح من أدوات الفلاسفة والمناطقة والمتكلِّمين.

وأحسب أنَّه يتوجَّب على هذه الدراسة أن تضع تعريفًا للاستدلال عند النحويّين، وذلك بالاستعانة بما أُتيح لها الوقوف عليه من كتبهم وأسفارهم؛ لأنَّ عنوانها مستهلٌّ به، فالاستدلال عند النحويّين: هو إقامة الدليل على صحَّة المذهب وصوابه في: توجيه إعراب كلمة في جملة، أو جملة في نصٍّ، أو تقدير محذوف، أو تعلّق شبه جملة، أو بيان جنس اللفظ، أو بيان عود ضمير، أو الحكم على اللفظ بالزيادة أو الأصالة، ولمَّا كانت إقامة الدليل من عمل الحكماء على ما صُرِّح به في عدَّة متونٍ[٥]، فإنَّ عمل أئمة اللسان العربيّ يرفعهم في مصافِّ الحكماء من هذه الجهة. ولمَّا كان الاستدلال عمليَّة ذهنيَّة تستدعي انتقال الذهن من موضع إلى آخر[٦]، والربط بين الموضعين على أساس من الشبه، فإنَّه متوقفٌ على الاجتهاد وبذل الجهد[٧]، فيمكن عدُّ علماء النحو من هذه الناحية من العلماء المجتهدين.

فالنحويُّ عندما يستدلُّ لترجيح توجيه نحويّ ما، يوفِّر جهدًا على المتلقّي، فضلًا عن البيان، فهناك صلة قرابة بين التشبيه والاستدلال، فالتشبيه يستدعي الشبه بين المشبّه والمشبَّه به، كذلك الاستدلال يستدعي الصلة المعنويَّة أو اللفظيّة بين المستدلّ له والمستدلّ به "الدليل"، فهذه الصلة بمثابة الرابط الذهنيّ بين محلِّ الاستدلال والدليل، ولمّا كانت عمليَّة التشبيه تقوم على ثلاثة عناصر رئيسة هي: "المشبَّه والمشبَّه به، ووجه الشبه" كذلك عمليَّة الاستدلال تقوم على ثلاثة عناصر، هي: "ما يستدلُّ له، والدليل، والرابط" ولم يكن الشبه بين الأمرين واقفًا عند هذا الحدِّ، بل يتعدَّاه إلى الهدف الذي من أجله يُركن إليهما، فكما يُركن إلى التشبيه لأجل التوضيح وكشف الغموض، كذلك الاستدلال يُركن إليه لأجل التوضيح، وإماطة اللبس.

فأركان الاستدلال النحويّ عند المعرب هي:

١. ما يُستدلُّ له: وهو المحلُّ الذي دعا المعرب أن يستدلَّ له مرجّحًا.

٢. ما يستدلّ به: وهو الدليل المسوق للترجيح.

٣. الرابط: وهو الشبه الحاصل بين الموضعين الذي سوَغ للمستدلّ أن يستدلّ، ولا فرق بين أن يكون الرابط لفظيًّا أو معنويًّا.

أوَّلًا: أدلَّة المعربين لترجيح التوجيه النحويّ

عندما يقف المعرب بإزاء نصّ ما تتراءى له توجيهاتٍ متعدِّدة لذلك النصّ، وهذا متوقِّف على مدى قابليّته لتحليل عناصر الكلام، والكشف عن علائقها الإسناديّة، ولا شكَّ في أنَّ أحد تلك التوجيهات راجح وغيره مرجوح، فما قام عليه دليلٌ يعضده أولى بالقبول ممّا سواه، وما قام عليه دليلان يعضدانه أولى بالأخذ من غيره، وقد أدرك علماؤنا الأوائل "رحمهم الله تعالى" قيمة الاستدلال، فراحوا يستدلّون على أعاريبهم للنصوص، وتوجيهاتهم للتراكيب، ولمَّا كان عملنا دائرًا في فلك كتب معاني القرآن وإعرابه وما يتَّصل بها معنيًّا بالدليل القرآنيّ مقتصِرًا عليه ستكون أمثلة هذا البحث لا تتجاوز حدود التراكيب القرآنيَّة التي نُظِر إليها في تلك الأسفار واستُدِلَّ عليها إعرابيًّا بأحد هذه الأدَّلة[٨]:

١. السياق والمعنى.

٢. القراءة القرآنيّة.

٣. النظير القرآنيّ.

٤. الاستعمال القرآنيّ.

فهذه الأدلَّة الأربعة هي الركن الرئيس الذي يُلتجأ إليه في عمليَّة الاستدلال النحويّ عند المعربين إمّا لتقدير محذوف، أو عود ضمير، أو تعلَّق شبه جملة، أو تحديد جنس اللفظ، وغير ذلك، فأحدها يكفي ليجعل من التوجيه النحويّ راجحًا، فكيف إذا تآزر أكثر من دليل على ترجيحه، وسداد توجيهه؟ فممّا لا شكَّ فيه سيكون أولى من غيره بالأخذ سواء كان تآزرهما عند معربٍ واحد أم عند أكثر من معرب.

ثانيًا: استدلال المعربين:

١. استدلال أبي جعفر النحَّاس بالمعنى، والقراءة القرآنيَّة، والسياق الخارجيّ، لترجيح استثناء "امرأتك" من "أهلك" في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ الْلَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾ هود ٨١، لا من "أحد".

تلوذ عقول النحويّين عندما يعترضها مشكل في إعراب بعض الآيات القرآنيَّة بما فتح الله على أصحابها من وارف رحمته، وقف أصحاب المعاني والإعراب على قوله: ﴿**فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ الْلَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ**﴾ فوجدوا بإزاء هذه القراءة المشهورة قراءة أخرى قد رُفِعَ فيها ما كان منصوبًا في المصحف الشريف "امرأتُك" علمًا أنَّ القراءة الثانيّة قرأ بها اثنان من السبعة المشهورين[٩].

وكان فلك البحث بالنظر إلى القراءتين يدور في إعراب "امرأتك"، فخلفه شعبٌ عظيمة من خلاف النحويّ والمعنويّ، ولم يدَّخر أحدٌ من القدماء جهدًا ليعرض لنا في مؤلَّفه ما يحتمله هذا المركَّب القرآنيّ، وما لا يحتمله؛ لتعارضه مع المعنى،

علمًا أنَّ هذه الآية وُسِمت بأنَّ فيها كلامًا كثيرًا[١٠]، قال الأخفش: ((وقال: "إلاَّ امْرَأَتَكَ" يقول: "فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ" "إلاَّ امْرَأَتَكَ" نصب. وقال بعضهم "إلاَّ امْرَأَتُكَ" رفع، وحمله على الالتفات، أي: لا يلتفت منكم إلّا امرأتُك.))[١١]، فالأخفش لم يُزِد شيئًا على توجيه القراءتين توجيهًا معنويًّا، علمًا أنَّ المتأمِّل يدرك أنَّ القراءتين تبدوان متعارضتين، فالأولى ـ وهي القراءة المشهورة ـ تكون المرأة قد استُثنيت من الأهل المأمور بالإسراء بهم المنهيّين عن الالتفات، أمَّا القراءة الأخرى، فتُثبت أنَّ المرأة قد أُسريَ بها مع الأهل المنهيّين عن الالتفات ما عداها، قال مكّيّ ابن أبي طالب القيسيّ: ((قَوْله: "إِلَّا امْرَأَتك" قرأه أَبُو عَمْرو، وابن كثير بِالرَّفع على البدَل من "أحد"، أنكر أَبُو عبيد الرّفْع على الْبَدَل، وَقَالَ يجب على هَذَا أَن يرفع "يلْتَفت" بِجعل "لا" نفيًا، ويصير المعنى إِذا أبدَلت المَرأَة من "أحد" وجَزمتَ "يلتفت" على النهي: أَنَّ المرأَة أُبِيح لها الالتفات، وذلك لا يجوز، ولا يصحّ عنده البدل إِلَّا برفع يلتفت، ولم يقرأ به أحد.))[١٢]، فهناك أمران يتَّضحان في مخالفة القراءة الثانية للأولى:

أولهما: أنَّ المرأة قد أسريَ بها مع جملة الأهل.

ثانيهما: أنَّ المرأة قد أبيح لها ما نُهِيَ جملة الأهل عنه.

على حين يكون المعنى على القراءة الأولى أنَّ المرأة لم يُسرَ بها، وبهذا تكون خارجة من الخطاب الموجَّه للأهل، فأبو عبيد لم يُنكر الرفع لذاته، وإنَّما أنكر أن تكون المرأة مستثناة من "أحد"[١٣].

فممَّا تقدَّم أدركنا أنَّ قراءة الرفع تعني إبدال "امرأتك" من "أحد"، وقراءة النصب تعني جواز أن تكون "امرأتك" مستثناة من "أهلك"، ومن "أحد" وإن كان فيه ضعف[١٤]، وقد وصف النحَّاس القراءة الأولى بالبيان، فقال: ((نصب بالاستثناء، وهي القراءة البيّنة، والمعنى: فأسر بأهلك إلَّا امرأتَك، وقد قال جلَّ وعزَّ: ﴿**كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ**﴾[١٥]، أي: من الباقين لم يخرج بها، وإن كان قد قيل فيه غير هذا، ويدلُّ أيضا على النصب أنَّه في قراءة عبد الله "فأسر بأهلك إلَّا امرأتَك" وقد قيل المعنى: لا يلتفت منكم أحد إلى ما خلَّف، وليخرج مع لوط "صلّى الله عليه وسلّم".))[١٦] فبعد أن وصف القراءة بالبيان ذكر معناها، ثمَّ أقبل يسوق الأدلة تباعًا على استثناء المرأة من الأهل، وهي:

١. المعنى، فقد ذكر قوله تعالى: ﴿**كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ**﴾ مستدلًّا به على بقائها وعدم خروجها، والقرآن قد وصف هذه المرآة بهذا الوصف في سبعة مواضع، وهذا الوصف يشير إلى أنَّها كانت مع الباقين، ولم تخرج مع لوط النبيّ، وقد ذكر في موضع آخر: ((أنَّ معنى "الغابرين": الباقون المتخلِّفون عن الخروج معه من قولهم: غبر إذا بقي.))[١٧].

٢. القراءة القرآنيَّة، فقد استدلَّ بقراءة عبدالله بن مسعود، وهذه القراءة لم تكن فيها جملة "ولا يلتفت أحدٌ"، فلمَّا لم تكن في قراءة كان بعيدًا أن يُستثنى منها في قراءة أخرى.

٣. السياق الخارجيّ، فقد أورد رواية توضِّح معنى جملة "ولا يلتفت أحدٌ" أي: لا يلتفت أحدٌ إلى ما خلَّفه وتركه، وهي كناية عن حثِّ الخطى، والجدِّ في السير، وقد ذكر في موضع آخر أنَّه: ((مِن أحسن ما قيل في معنى ﴿**وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ**﴾: أنَّ المعنى: ولا يلتفت إلى ما خلَّف.))[١٨] وقال الزمخشريّ: ((جعل النهي عن الالتفات كناية عن مواصلة السير، وترك التواني والتوقُّف؛ لأنّ من يلتفت لا بدّ له في ذلك من أدنى وقفة.))[١٩].

فقد تآزرت ثلاثة أدلَّة عند النحَّاس لتوجيه نصب "امرأتك" وجعلها مستثنى من "أهلك" وبالنظر إلى الأدلَّة المصرَّح بها يُعدُّ استدلاله من قبيل الاستدلال الصريح، لكنَّ النحَّاس على الرغم من ترائي هذه الأدلة له لا يُعدُّ استدلاله قطعيًّا، فقد ذكر بعد هذا توجيهات نحويَّة أُخر، فاستدلاله من قبيل الاستدلال الظنّيّ.

وممّن استدلَّ لتوجيه نصب "امرأتك" في القراءة المشهورة على كونها مستثنى من "أهلك" أبو عليّ الفارسيّ، فقال بعد أن ذكر توجيه القراءتين نحويًّا، وأيَّ الوجوه أولى بالقبول استدلالًا بالمشهور من استعمال العرب: ((وزعموا أنَّ في حرف عبد الله أو

أبيّ: "فأسر بأهلك بقطع من الليل إلَّا امرأتَك"، وليس فيه: "ولا يلتفت منكم أحد"، فهذا تقوية لقول من نصب؛ لأنَّه في هذه القراءة استثناء من قوله: فأسر بأهلك، فكما أنَّ الاستثناء من قوله: "فأسر بأهلك" دون "أحد"، كذلك إذا ذكرت "أحدًا" يكون منه، ولا يكون على البدل من "أحد".))[٢٠]، فأبو عليّ الفارسيّ رأى سقوط "ولا يلتفت منكم أحد" من قراءة أحد الصحابة مع سلامة المعنى دليلًا على أنَّ هذا الساقط وإن وجد لا يُستثنى منه، فكأنَّ وجوده طارئ في المركَّب، أو مقيِّد للإسراء كما قال ابن الحاجب، أي: فأسرِ بأهلك إسراءً لا التفات معه إلا امرأتَك فإنَّها ستلتفت ويلحقها ما لحق قومها من عذاب[٢١].

٢. استدلال الكسائيّ بالسياق الخارجيّ، والزجَّاج بالسياق الداخليّ؛ لتقدير محذوف في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾الرعد: ٣١.

لو جعلنا محلَّ النظر مقصورًا على هذا الجزء من الآية لا الآية كلّها أدركنا بما قصرناه معنى الإعجاز، قال أبو جعفر النحَّاس: ((في هذه الآية اختلاف كثير))[٢٢] وهو لا يريد الآية كلَّها، وإنَّما أراد قوله تعالى : ﴿**أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا**﴾ فقط، وهذا الجزء هو محلُّ بحثنا في كتب معاني القرآن وإعرابه.

اختلف أئمَّة اللسان في معنى "ييأس" أهو على بابه في معنى القنوط، وقطع الأمل، أم هو بمعنى العلم؟[٢٣] قال ابن فارس: ((الياء، والهمزة، والسين: كلمتان: إحداهما اليأس: قَطْعُ الرَّجاء. ويقال إنَّه ليست ياء في صَدرِ كلمةٍ بعدها همزة إلاّ هذه. يقال منه: يَئِس يَيْأَس ويَيْئِس، على يَفْعَل ويَفْعِل. والكلمة الأخرى: ألم تَيْأَس، أي: ألم تعلم. وقالوا في قوله تعالى: ﴿**أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾الرعد ٣١، أي: أفلم يعلم.))[٢٤]، والذي يبدو واضحًا من كلام ابن فارس أنَّ "ييأس" هو قطع الرجاء، إلاَّ أنَّ فعله إذا اقترن بـ"لم" مسبوقة باستفهام دلَّ على العلم[٢٥] هذا أوَّلًا، أمَّا ثانيًا، فإنَّه لم يقطع يقينًا بأنّ هذا المركَّب "ألم ييأس" يدلُّ على العلم، بل قال: "وقالوا".

فقد أجرى أصحاب الأقلام مدادها لبيان هذا المعضل، وحلِّ هذا المشكل، قال الكسائيّ: ((لا أعرف هذه اللغة، ولا سمعت من يقول: يئست بمعنى علمت، ولكنَّه عندي من اليأس بعينه.))[٢٦] من هذا النصِّ ندرك أنَّ الكسائيّ ـ وهو رأس مدرسةٍ عُنيت بلغات العرب أكثر من نظيرتها حتَّى وُسمت بأنَّها لم تهدر اللغة معوِّلة على القياس ـ لم يسمع عن العرب بأنَّ "ييأس" بمعنى العلم؛ لذا استوجب الأمر عنده أن يقدِّر محذوفًا، فقال: ((معناه: أفلم ييأس الذين آمنوا أن يؤمن هؤلاء المشركون.))[٢٧] أي: إنَّه عمد إلى تقدير محذوفٍ يحفظ للكلام انتظامه، وللفظ معناه المعهود مستعينًا بالسياق الخارجيّ.

ولم يكن الكسائيُّ وحده من أنكر ذلك، فقد ذكر الفرَّاء أنَّه لم يجد هذا المعنى في العربيَّة أصلًا[٢٨]، وقد نقل النحَّاس قول الكسائيّ مصرِّحًا بأنَّ الفعل "ييأس" على بابه، فقال: ((ولكنَّه عندي من اليأس بعينه، والمعنى: أنَّ الكفَّار لمَّا سألوا تسيير الجبال بالقرآن، وتقطيع الأرض، وتكليم الموتى، اشرأبَّ لذلك المؤمنون، وطمعوا في أن يعطى الكفَّار ذلك، فيؤمنوا، فقال الله:﴿**أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ أي: أفلم ييأس الذين آمنوا من إيمان هؤلاء؛ لعلمهم أنَّ الله لو أراد أن يهديهم لهداهم، كما تقول: قد يئست من فلان أن يُفلح، والمعنى: لعلمي به.))[٢٩]، فالكسائيّ رفض صراحة كون "ييأس" بمعنى "يعلم" ورفضه مستند إلى عدم سماعه هذا من جهة، ومن جهة أخرى صرّح بكون "ييأس" على بابها مستدلًّا بالظرف الخارجيّ للآية محلِّ البحث، فقد أجمعت المصادر التي بين يديَّ على أنَّ هناك حادثة ارتبطت بها هذه الآية، وهي أنَّ بعض مشركي قريش سأل الرسول "صلَّى الله عليه وآله وسلَّم" تسيير الجبال، وتقطيع الأرض، وتكليم الموتى تعجيزًا، فأحبَّ المؤمنون أن يُحقَّق لهم ذلك، فيؤمنوا، فنزلت هذه الآية التي استُهلَّت بالعتاب[٣٠]، فالكسائيّ نظر من كوَّة تلك الحادثة إلى الآية، فرأى الفعل "ييأس" لم يجانب معناه المعهود كما ظنَّه القوم، أي: إنَّه استدلَّ بالسياق الخارجيّ للآية على كون الفعل "ييأس" على بابه من معنى القنوط، وقطع الرجاء، فاستدعى ذلك عنده أن يقدِّر محذوفًا يستقيم به الكلام، فقال مقدِّرًا ذلك المحذوف: ((أي: أفلم ييأس الذين آمنوا من إيمان هؤلاء؛ لعلمهم أنَّ الله لو أراد أن يهديهم لهداهم.))[٣١]، فتقديره الجارَّ مع مجروره "من إيمان" وتعليقه

إيَّاهما بالفعل "ييأس" جاءا على سنن القرآن في استعماله هذا الفعل، وإلى جنب ذلك حوَّل مجرى البحث من الكلمة إلى التركيب، وبذلك حفظ لكتابه هويَّته[٣٢].

والملاحظ أنَّ استدلال الكسائيّ هذا يحفظ للقرآن الكريم استعماله من جهة، وعدم حمل المعربين هذا المركَّب على اللغات الشاذّة، وغير المشهورة من جهة أخرى، قال الراغب الأصفهانيّ بعد أن سلك في مادَّة "يأس" ما ورد في القرآن الكريم من آياتٍ اشتملت عليها[٣٣]: ((وقوله: ﴿**أفلم ييأس الذين آمنوا**﴾ قيل: معناه "أفلم يعلموا" ولم يُرِد أنَّ اليأس موضوع في كلامهم للعلم، وإنَّما قصد أنَّ يأس الذين آمنوا من ذلك يقتضى أن يحصل بعد العلم بانتفاء ذلك، فإذًا ثبوت يأسهم يقتضى ثبوت حصول علمهم.))[٣٤] من هذا النصِّ المفعم بتأمِّل صاحبه في دلالة اللفظ يتَّضح لنا أنَّ اليأس يرتكز على العلم، أو كما قال ابن قتيبة متحدَّثًا عن بعض الألفاظ التي فيها طرفٌ من العلم[٣٥]، وليس كما ذُهِب إليه.

وفضلًا عن ذلك هناك قاعدتان تكادان تكونان محلَّ إجماع عند المفسِّرين أولاهما: ((حمل معاني كلام الله على الغالب من أسلوب القرآن ومعهود استعماله أولى من الخروج به عن ذلك.))[٣٦]، فعدُّ الفعل "ييأس" بمعنى "يعلم" فيه خروج عن معهود استعمال هذا الفعل في القرآن كلِّه، والأولى منه حمله على المعروف في استعماله ما دام هناك توجيه يعضده، أخراهما: ((يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب [دون][٣٧] الشاذّ والضعيف والمنكر.))[٣٨] فقد أنكر أبو حيَّان الأندلسيّ على الفرَّاء قوله: ((ولم نَجدها فِي العربيّة.))[٣٩]، فقال: ((وأنكر الفرَّاء أن يكون "يَئِسَ" بمعنى "عَلِمَ"، وزعم أنَّه لم يُسمَع أحدٌ من العرب يقول: يئستُ بمعنى: علمت انتهى. وقد حفظ ذلك غيره، وهذا القاسم بن معن من ثقات الكوفيّين وأجلّائهم نقل أنَّها لغة هوازن، وابن الكلبيّ نقل أنَّها لغة لحيٍّ من النخع، ومن حفظ حجَّة على من لم يحفظ.))[٤٠]، فجعل "ييأس" بمعنى "يعلم" حملًا على لغة حيٍّ من قبيلة عربيَّة، وفيه من الضعف ما لا يخفى، فضلًا عن وجود توجيه يُبعده عن ذلك الحمل.

ومثلما استدلَّ الكسائيّ بالسياق الخارجيّ للآية محلِّ البحث، واستدلاله جاء حافظًا للفعل "ييأس" معناه المعروف، مقدِّرًا لأجل ذلك جارًّا ومجرورًا، استدلَّ الزجَّاج بالسياق الداخليّ للآية فقال: ((والقول عندي ـ والله أعلم ـ أنَّ معناه: أفلم ييأس الذين آمنوا من إيمان هؤلاء الذين وصفهم الله بأنهم لا يؤمنون؛ لأنَّه قال: ﴿**لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا**﴾."جَمِيعًا" منصوبٌ على الحَالِ.))[٤١]، فقد استدلَّ بالسياق الداخليّ[٤٢]، وذلك بإنعام النظر في نصب "جميعًا" على الحال المنفيَّة بما تضمَّنته "لو" من معنى النفي.

فإذا كان الفعل "ييأس" في هذه الآية لم يخرج عن معهود استعماله في القرآن استدلالًا بالسياق الخارجيّ المتمثِّل بما وراء النصّ، وبالسياق الداخليّ المتمثِّل بنظم النصّ، فلا بدَّ من تقدير محذوفٍ يتَّضح به معنى الآية تقديره: أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا من إيمان هؤلاء الذين وصفهم الله بأنهم لا يؤمنون.

٣. استدلال الفرَّاء بالسياق الداخليّ والقراءة القرآنيَّة، واستدلال الباقوليّ بالاستعمال القرآنيّ؛ لتوجيه إعراب جملة "لا تعبدون" في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ البقرة: ٨٣.

في هذه الجملة التي تصدَّرت بالنافي من الوجوه النحويَّة ما يُسفِر عن دقَّة النظم القرآنيّ، وعظمة الرصف البيانيّ، فقد اختُلِف في إعرابها، حتَّى لنجدها تحتمل أوجهًا إعرابيَّة متعدِّدة[٤٣]، فالفعل "تعبدون" ـ بين أن يكون مرفوعًا أصالةً، أو مرفوعًا بنزع الناصب، أو منصوبًا بـ"أن" محذوفة، أو مجزومًا بـ"لا" الناهية على قراءة عبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب ـ فيه شعبٌ عظيمة من الخلاف النحويّ ، لكنَّ ما استُدِلَّ عليه منها لا يطاوله ما لم يُستَدَلّ عليه، وما استُدِلَّ عليه بالقرآن لا يُسامقه ما استُدِلَّ عليه بغيره من الكلام.

ذُكِر أنَّ الكسائيّ يرى أنَّ الفعل منصوب بـ"أن" محذوفة: ((والتقدير: بأن لا تعبدوا إلَّا الله، وبأن لا تسفكوا، ثمَّ حذف الجارّ، ثمَّ "أَن" فارتفع الفعل))[٤٤]، أي: إنَّ الفعل لم يكن مرفوعًا أصالةً، وإنَّما مرفوع بنزع الناصب منه، والظاهر أنَّ الفرَّاء صدر عن رأي الكسائيّ، فقال: ((رُفِعَت "تَعْبُدُونَ"؛ لأنَّ دخول "أن" يصلح فيها، فلمّا حُذِف الناصب رُفِعت، كما قال الله: ﴿**أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ**﴾[٤٥]، وكما قال: ﴿**وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾ المدثِّر: ٦، وفي قراءة عَبْد الله: (وَلا تَمْنُنْ أَنْ تَسْتَكْثِرَ)[٤٦]، فهذا وجه من الرفع، فلمَّا لم تأت بالناصب رفعتَ[٤٧].))[٤٨]، فالفرَّاء استدلّ على صلاح[٤٩] وجود "أن" بآيتين من كتاب الله الكريم، قرئت أحداهما بها، وعليه يكون الفعل "تَعْبُدُونَ" مرفوعًا بأسقاط الناصب الذي يتأوَّل مع الفعل "تَعْبُدُونَ" بمصدر منصوب المحلِّ بنزع الخافض، قال العكبريّ: ((وَالثَّانِي: أنَّ "أن" مرادة، والتقدير: أخذنا ميثاق بني إسرائيل على أن لا تعبدوا إلَّا الله، فحُذِف حرف الجرّ، ثمَّ حُذِفت "أن" فارتفع الفعل...))[٥٠]، فالتركيب بهذا التوجيه المستدلّ عليه مفتقر إلى تقدير أكثر من محذوف، وكأنَّ الفرَّاء أدرك ما فيه من مخالفة للصناعة نحويَّة[٥١]؛ لذا لم يخلد إليه، بل راح يلتمس توجيهًا آخر أكثر اطمئنانًا، فقال: ((وفي قراءة أُبيٍّ: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُوا)[٥٢] ومعناها الجزم بالنهي، وليست بجواب لليمين، ألا ترى أنَّه قد قال: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَكُمْ وَرَفَعْنا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا ما آتَيْناكُمْ بِقُوَّةٍ**﴾ البقرة: ٦٣، فأُمروا، والأمر لا يكون جوابًا لليمين، لا يكون فِي الكلام أن تقول: والله قم، ولا أن تقول: والله لا تقم. ويدلُّ على أنّه نهيٌ وجزمٌ أنَّه قال: ﴿**وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا**﴾ كما تقول: افعلوا ولا تفعلوا، أو لا تفعلوا وافعلوا.))[٥٣]، أخبرنا أنَّ توجيهًا آخر غير ما ذكره يحتمله هذا المركَّب القرآنيّ، وهو أن يكون جملة مفسّرة لـ"الميثاق"، واستدلَّ على صحّته بقراءة قرئ بها، إذ قدَّم الدليل "القراءة القرآنيَّة" على حكمه (أنَّه نهيٌ وجزمٌ)، ثمَّ استدلَّ على صحَّة القراءة وقبولها بآية قرآنيَّة، ثمَّ استدلَّ على الحكم نفسه بالسياق الذي انضوى هذا التركيب "لا تعبدون إلاَّ الله" في أثنائه، فقد استدلَّ بالقراءة والسياق معًا لترجيح أحد التوجيهات النحويّة التي يحتمله التركيب القرآنيَّ، وبكلا الدليلين استدلَّ على رفض كون "لا تَعْبُدُونَ" جوابًا لليمين، وبعد ذلك يقول: ((وإن شئت جعلت "لا تَعْبُدُونَ" جوابًا لليمين؛ لأنَّ أخذ الميثاق يمينٌ))[٥٤]، فالعجب كلّ العجب من قوله هذا بعد أن استدلَّ على بطلانه.

ويبدو أنَّ ما ورد في القرآن من "أخذنا ميثاق" يدلُّ دلالة ضمنيَّة على القَسم، قال الزجَّاج: ((ورفعُ "لا تعبدون" بالتاء على ضربين، على أن يكون "لا" جواب القسم؛ لأنَّ أخذ الميثاق بمنزلة القسم، والدليل على ذلك قوله: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ**﴾ آل عمران: ١٨٧، فجاءَ جواب القسم باللام، فكذلك هو بالنَفي بـ"لا"، ويجوز أن يكون رفعه على إسقاط "أن" على معنى "ألَّا تعبدوا" فلمَّا سقطت "أن" رفعت، وهذا مذهب الأخفش، وغيرِه من النحويّين.))[٥٥] على حين نجد الباقوليّ يأخذ بعين الاعتبار الاستعمال القرآنيّ، فقال: ((فإنَّ هذا اللفظ الذي هو "أخذنا ميثاق" مجاز ما يقع بعده على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن لا يُتَبع شيئًا ممَّا يجري مجرى القسم كقوله: ﴿**وَقَدْ أَخَذَ مِيثاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾ الحديد: ٨ .

والآخر: أن يتلقَّى بما يتلقَّى به القسم، نحو: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ**﴾ آل عمران: ١٨٧ .

والثالث: أن يكون أمرًا. نحو: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَكُمْ وَرَفَعْنا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا**﴾ البقرة: ٦٣ و٩٣.

ولم يجئ شيء من هذا النحو– فيما علِمنا– تلقَّى بجواب القسم، ووقع بعده أمر، فإن جعلت "لا تعبدون" جواب قسم، وعطفت عليه الأمر، جمعت بين أمرين لم يُجمع بينهما.))[٥٦]، فالباقوليّ استدلَّ بالسياق على فساد الحكم على "لا تعبدون" بأنَّها جواب القسم، ثمَّ لم يلبث بعد ذلك حتّى يقول: ((وإن حملته على أنَّ اللفظ في "لا تعبدون" لفظ خبر، والمعنى معنى الأمر، فإنَّ ذلك تقوية ما زعموا أنَّ في إحدى القراءتين "لا تعبدوا"))[٥٧] ثمَّ ذكر أمثلة قرآنيَّة تعضد رأيه، ثمَّ قال: ((ويؤكِّد ذلك أنَّه قد عطف عليه الأمر، وهو قوله: "وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْسانًا" "وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ"))[٥٨]، فلو لم يكن المراد بهذا التركيب طلبًا لا يصحُّ عطف الطلب عليه، فاللفظ عنده لفظ خبر، والمعنى معنى نهي بتقوية القراءة القرآنيَّة له، وتأكيد السياق، على ما أقرَّه الفرَّاء.

وهذا ما يراه الزمخشريّ إذ قال: إنَّه ((إخبار في معنى النهي، كما تقول: تذهب إلى فلان، تقول: له كذا، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنَّه كأنَّه سورع إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه، وتنصره قراءة عبد الله وأبيّ: "لا تعبدوا"))[٥٩]، فالحكم على "لا تعبدون" بأنَّه أسلوبٌ خبريّ أريد به النهي أولى الأقوال والآراء جميعها من جهتين:

١. أنَّه يحفظ للتركيب غناه بنفي الافتقار عنه إلى محذوفٍ لا بدَّ من تقديره؛ ليستقيم به الكلام، مع أنَّ ذلك المحذوف بحذفه مخالفة للصناعة النحويَّة التي من الواجب الالتزام بها[٦٠]، وفضلًا عن ذلك لابدَّ من تقدير محذوفٍ آخر ليتمَّ به المعنى، أي: وأخذنا ميثاق بني إسرائيل على أن لا تعبدوا إلاَّ الله كما قال العكبريّ.

٢. إنَّ تأدية معنى بطريقة مغايرة أبلغ من تأديته بالطريقة المعتادة، قال السكَّاكيّ متناولًا الآية محلَّ البحث: ((إذ لا يخفى أنَّ قوله: "لا تعبدون" مضَّمِّن معنى: لا تعبدوا))[٦١] فحملُ المُخاطب على النهي بطريقة مغايرة أدعى لتأمّله، وأبلغ إيقاعًا في نفسه[٦٢].

فالحكم على هذا المركَّب القرآنيّ بأنَّه قد تضمَّن معنى النهي توجيه نحويٌّ قائم على دليلين "القراءة القرآنيَّة والسياق داخليّ" تآزرا معًا عند اثنين من أكابر النحويّين؛ ليصحَّ عطف الطلب الوارد في سياقه عليه، وبه يتجلَّى مفهوم الميثاق المأخوذ من بني إسرائيل.

وتتجلَّى لي نكتة أسلوبيَّة في هذا المركب القرآنيّ الذي شُغِلت به أذهان أساطين العربيَّة وفضلائها، وهي أنَّ مجيء القراءة المشهورة بالتاء مع ثبوت النون في "تعبدون" كأنَّ هذا الميثاق ((الذي كان موسى صلَّى الله عليه وسلم أخذه عليهم))[٦٣] وهو رسول الله إليهم لم يتغيَّر، فمحمَّد "صلَّى الله عليه وآله وسلَّم" هو الرسول الآخر إليهم وإلى غيرهم؛ لذلك آثرَ الخطاب على الغيبة، مع أنَّ الميثاق متحدَّث عنه، وآثر النفي الذي يحمل في طيّاته معنى النهي على النهي الصريح؛ لأنَّه يُخبِر ويَطلِبُ في آنٍ واحدٍ مبيّنًا مضامين ذلك الميثاق الواردة في الآية محلِّ البحث والآية التي تليها.

لوحظ في الأمثلة المتقدِّمة أنَّ المعرب عندما يقف بإزاء نصّ ما تتراءى له توجيهاتٍ متعدِّدة لذلك النصّ، وهذا متوقِّف على مدى قابليّته لتحليل عناصر الكلام، والكشف عن علائقها الإسناديّة، ولا شكَّ في أنَّ أحد تلك التوجيهات راجح وغيره مرجوح، فما قام عليه دليلٌ يعضده أولى بالقبول ممّا سواه، وما قام عليه دليلان يعضدانه أولى بالأخذ من غيره، وقد أدرك علماؤنا الأوائل "رحمهم الله تعالى" قيمة الاستدلال، فراحوا يستدلّون على أعاريبهم للنصوص، وتوجيهاتهم للتراكيب، ولمَّا كان عملنا دائرًا في فلك كتب معاني القرآن وإعرابه وما يتَّصل بها، معنيًّا بالدليل القرآنيّ، مقتصِرًا عليه كانت أمثلة هذا النمط الاستدلاليّ في حدود التراكيب القرآنيَّة التي نُظِر إليها في تلك الأسفار، واستُدِلَّ عليها إعرابيًّا بأكثر من دليل.

الخاتمة

لوحظ بفضل البحث والتنقير في كتب معاني القرآن وإعرابه وما يتَّصل بها أنَّ المعربَ قد يسوق دليلًا لترجيح توجيه نحويٍّ لمركَّب قرآنيّ، وقد يسوق دليلين، وبدهيٌّ ما سيق له أكثر من دليل ترجيحه أولى بالأخذ من غيره، أو قد يسوق معرب دليلًا على توجيه نحويٍّ معيَّن، ثمَّ يأتي معربٌ أخر يسوق دليلًا آخر لترجيح التوجيه نفسه، فيتآزر دليلان أو أكثر عند معربٍ واحد ـ كما لوحظ في استدلال النحَّاس ـ أو معربين ـ كما لوحظ في استدلال الكسائيّ والزجَّاج ـ ؛ لذا أطلقت على هذا النمط الاستدلاليّ اسمَ "تآزر الأدلَّة" على التوجيه النحويّ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين وصلَّى الله على سيِّدنا وشفيعنا أبي القاسم محمَّد وآله الطاهرين، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

📖 أبجد العلوم، لأبي الطيّب محمّد صدّيق خان القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، دار ابن حزم، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.

📖 إبراز المعاني من حرز الأماني "في القراءات السبع للإمام الشاطبيّ"، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسيّ الدمشقيّ المعروف بـ"أبي شامة الدمشقيّ" (ت٦٦٥هـ)، تحقيق وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلميّة، بيروت.

📖إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

📖 إعراب القرآن، لجامع العلوم أبي الحسن عليّ بن الحسين الأصبهانيّ الباقوليّ (ت٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياريّ، دار الكتب الإسلاميّة، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

📖 إيجاز البيان عن معاني القرآن، للإمام نجم الدين محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوريّ (متوفّى نحو ٥٥٠هـ) تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسميّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ.

📖 باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن، للإمام نجم الدين محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوريّ (متوفّى نحو ٥٥٠هـ) دراسة وتحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

📖 البحر المحيط، لأبي حيّان محمَّد بن يوسف الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ عليّ محمَّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

📖 بصائر ذوي التميّيز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين أبي طاهر محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت٨١٧هـ) تحقيق: محمّد عليّ النجّار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٩٩٦م.

📖 البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات ابن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، ومراجعة: مصطفى السقّا، الهيئة المصريَّة للكتاب، القاهرة: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

📖 تأويل مشكل القرآن، لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت.

📖 التعريفات، لعليّ بن محمّد بن عليّ الشريف الجرجانيّ(ت٨١٦هـ)، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

📖 التوقيف على مهمّات التعاريف، لمحمّد عبد الرؤوف المناويّ (ت١٠٣١هـ)، تحقيق: د. محمّد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى:١٤١٠هـ.

📖 جمهرة اللغة، لابن دريد الأزديّ (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكّيّ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٧م.

📖 حجّة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠١هـ.

📖 الحجَّة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠١هـ.

الحجَّة للقرَّاء السبعة، لأبي عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمَّد عبد الخالقة عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

دستور العلماء، للقاضي عبد النبيّ بن عبد الرسول الأحمد نكريّ (ت ق ١٢هـ)، تعريب: حسن هاني فحص، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

شرح الرضيّ على الكافية، لرضيّ الدين الإستراباديّ (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الثانية: ١٩٩٦م.

غريب القرآن، لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، دار الكتب العلميّة: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

فتح البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيّب محمّد صدّيق خان بن حسن بن عليّ ابن لطف الله الحسينيّ البخاريّ القِنَّوجي (ت١٣٠٧هـ)، عني بطبعه، وقدّم له، وراجعه: عبد الله بن إبراهيم الأنصَاريّ، المَكتبة العصريَّة، بيروت: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.

القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة، للدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة عليّ جرَّاح الصباح، الكويت، الطبعة الثانية: ١٩٧٨م.

قواعد الترجيح عند المفسّرين، دراسة نظريَّة تطبيقيّة، للدكتور حسين بن عليّ ابن حسين الحربيّ، دار القاسم، الرياض، الطبعة الأولى:١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور مهديّ المخزوميّ، الدكتور إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، بغداد.

كتب معاني القرآن في التراث العربيّ، للدكتور منير جمعة أحمد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت: ١٤٢٠هـ.

كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمَّد بن عليّ ابن القاضي التهانويّ (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: الدكتور رفيق العجم، تحقيق: الدكتور عليّ دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.

الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ عليّ محمَّد معوّض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم أبي الحسن عليّ بن الحسين الأصبهانيّ الباقوليّ (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمَّد أحمد الداليّ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

الكلِّيات، لأبي البقاء الكفويّ(ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمّد المصريّ، مؤسَّسة الرسالة، بيروت.

اللباب في علوم الكتاب، لسراج الدين أبي حفص عمر بن عادل الدمشقيّ (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ عليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

المسائل البصريّات، لأبي عليّ الحسن بين أحمد بن عبد الغفَّار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) تحقيق: الدكتور محمّد الشاطر، مطبعة المدنيّ، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

معاني القرآن، لأبي الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ (ت١٨٩هـ) أعاد بناءه وقدَّم له: الدكتور عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.

معاني القرآن، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق:

الجزء الأوَّل: أحمد يوسف نجاتي، والأستاذ محمَّد عليّ النجّار.

الجزء الثاني: عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، ومراجعة: الأستاذ عليّ النجديّ ناصف.

الجزء الثالث: الأستاذ محمَّد عليّ النجّار.

معانى القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ، المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجّاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

معاني القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: محمّد عليّ الصابونيّ، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ.

المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصليّ (ت٣٩٢هـ)، منشورات: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

مشكل إعراب القرآن، لأبي محمّد مكّيّ ابن أبي طالب حَمّوش بن محمّد بن مختار القيسيّ القيروانيّ (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ.

معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

مفردات ألفاظ القرآن، للحسين بن محمَّد بن المفضَّل، المعروف بـ"الراغب الأصفهانيّ" (المتوفّى نحو ٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوووديّ، مطبوعات طليعة النور، قم، الطبعة الثانية: ١٤٢٧هـ.

الأطاريح:

القراءات القرآنيّة في ضوء القياس اللغويّ والنحويّ "أطروحة دكتوراه" للباحث: حامد عبد المحسن كاظم الجنابيّ، إشراف: أ. د. نبهان ياسين حسين، كلّيّة الآداب، الجامعة المستنصريّة.

هوامش البحث:

---

[١] ينظر: معجم مقاييس اللغة: "د ل ل": ٢/٢٥٩.

[٢] الكلِّيات: ١١٤، وينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/١٥١ – ١٥٢.

[٣] فقد ذكر تعريفات الأُصوليّين، والمتكلِّمين، والمناطقة، ينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/١٥٢–١٥٣.

[٤] يُنظر على سبيل المثال: كتاب التعريفات: ١٧، و٦١، والكلِّيات: ١١٤، والتوقيف على مهمّات التعاريف: ٥٦، ودستور العلماء: ١/٧١–٧٢، و أبجد العلوم: ١٢٥، و٥٣٩.

[٥] ينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم:١/٣٢٤.

[٦] ينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم:١/١٨، و١٥٢.

[٧] قال الشريف الجرجانيّ: ((الاجتهاد: بذل المجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال.)) التعريفات: ١٠.

[٨] سلَّطت نظرةً على أدلَّة المعربين، وتناولتها بالتفصيل، وبيّنت تفاضلها فيما بينها، فضلًا عن لجوء بعض المعربين إلى دليلٍ معيّن في أغلب الأحيان.

[٩] قال ابن مجاهد: ((واختلفوا في نصب التاء ورفعها من قوله: "إِلَّا امْرَأَتك"، فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: "إِلَّا امْرَأَتُك" برفع التاء، وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائيّ: "إِلَّا امْرَأَتَك" نصبًا.)) كتاب السبعة في القراءات: ٣٣٨، وينظر: الحجَّة للقرّاء السبعة: ٣٧١/٤، وينظر: حجَّة القراءات: ٣٤٧-٣٤٨، والقراءات القرآنيّة في ضوء القياس اللغويّ والنحويّ "أطروحة دكتوراه" للباحث: حامد عبد المحسن كاظم: ١٥٨- ١٦٠.

[١٠] ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٣٧/١٠.

[١١] معاني القرآن: ٣٨٧/١، وينظر: معاني القرآن، للفرَّاء: ٢٤/٢، ومجاز القرآن: ٢٩٥، ومعاني القرآن، للنحَّاس: ٣٦٩/٣، وإعراب القرآن، له أيضًا: ٣٨٥/٢-٣٨٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٥٣/١-٢٥٥، و ٢١٩/١.

١٢ مشكل إعراب القرآن: ٣٧٢/١، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦/٢.

١٣ ذكر ابن عادل الدمشقيّ استحسان ابن عطيَّة لرأي أبي عبيد، واستدراكه عليه، فابن عطيَّة يرى أنَّ الرفع هو الوجه في حال جعل المرأة مستثناة من "أحد"، ويمكن أن تنصب مع بقاء الاستثناء نفسه. ينظر: المحرَّر لوجيز: ١٩٦/٣، لكنَّ ابن عادل وقف موضحًا رأي أبي عبيد فقال: ((وهذا صحيحٌ، فإنَّ أبا عبيد لم يُرِد الرفع لخصوصِ كونه رفعًا، بل لفسادِ المعنى، وفسادُ المعنى دائر مع الاستثناء من "أحد"، وأبو عبيد يخرّجُ النصب على الاستثناء من "بِأَهْلِكَ"، ولكنَّهُ يلزمُ من ذلك إبطالُ قراءة الرَّفع.)) اللباب في علوم الكتاب: ٥٣٨/١٠، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٥٣/١.

[١٤] قال الزمخشريّ ذاكرًا توجيه القراءتين نحويًّا: ((فإن قلت: ما وجه قراءة من قرأ "إِلَّا امْرَأَتَكَ" بالنصب؟ قلت: استثناها من قوله: "فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ"، والدليل عليه قراءة عبد الله: ((فأسر بأهلك بقطع من الليل إلَّا امرأتَك)). ويجوز أن ينتصب عن "لا يلتفت" على أصل الاستثناء، وإن كان الفصيح هو البدل، أعنى: قراءة من قرأ بالرفع، فأبدلها عن "أحد".)) الكشَّاف: ٤١٦/٢.

[١٥] في سبعة مواضع من القرآن وُصِفت امرأة نبيّ الله لوط (عليه السلام) بأنَّها من الغابرين، الأعراف: ٨٣، والحجر: ٦٠، والشعراء: ١٧١، والنمل: ٥٧، والعنكبوت: ٣٢، و٣٣، والصافّات: ١٣٥.

١٦ إعراب القرآن: ٢٩٦/٢-٢٩٧، وينظر: أسرار التكرار في القرآن: ١٤٧-١٤٨، وبصائر ذوي التميّيز في لطائف الكتاب العزيز: ٢٥٣/١-٢٥٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٥٣/١-٢٥٥.

[١٧] إعراب القرآن: ٣٨٥/٢-٣٨٦.

[١٨] إعراب القرآن: ٣٨٥/٢-٣٨٦.

[١٩] الكشَّاف: ٥٨٤/٢، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥٣٦/١٠.

[٢٠] الحجَّة للقرّاء السبعة: ٣٧١/٤، وينظر: حجَّة القراءات: ٣٤٧-٣٤٨.

[٢١] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٩٨/٢.

وممَّا يطيب لي ذكره ها هنا أنَّ أحد العلماء يرى مستدلًّا أنَّ استثناء المرأة في الآية محلِّ البحث لم يكن من قبيل الاستثناء المتَّصل على ما ذكرتُ من أقوال العلماء السالفة، بل استثناؤها ها هنا من قبيل الاستثناء المنقطع على القراءتين، قال أبو شامة الدمشقيّ: ((والذي يظهر لي أنَّ الاستثناء على القراءتين منقطع لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيّين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها، بمعنى: لكنَّ امرأتك يجري لها كيت وكيت، والدليل على صحَّة هذا

المعنى أن مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر، وليس فيها استثناء أصلًا فقال تعالى: ﴿**فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ**﴾

فلم تقع العناية إلَّا بذكر من أنجاهم الله تعالى، فجاء شرح حال امرأته في سورة هود تبعًا لا مقصودًا بالإخراج مما تقدَّم [...] فإذا اتَّضح هذا المعنى لك علمت أنَّ القراءتين واردتان على ما تقتضيه العربيَّة في الاستثناء المنقطع؛ ففيه لغتان: النصب والرفع، فالنصب لغة أهل الحجاز وعليها الأكثر، والرفع لبني تميم وعليها اثنان من القرَّاء، ولهذا قلت في المنظومة التي في النحو: واحمل على المنقطع الّا امرأتُك في هود مطلقًا فتقوى حجتُك))

:إبراز المعاني من حرز الأماني: ٥١٩-٥٢٠، والآية: ٦٥ من سورة الحجر، وقد خلص أحد الباحثين المحدثين إلى نتيجة بعد أن عرض أقوال العلماء وآراءهم في هذا المركّب القرآنيّ، فقال: ((وعلى هذا فالمستثنى من غير جنس المستثنى منه، وهذا هو الاستثناء المنقطع، والقراءتان تجريان على قياس واحد، والذي يظهر لي من جملة : ﴿**وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ**﴾ أنَّها جملة معترضة جاءت للبيان، ولا دخل لها في سياق الكلام إلاّ الإيضاح، وما وجَّه به مَن ذكرناهم من العلماء وجه الرفع في كلمة "امرأتك" على الاتباع من كلمة "أحد" غير صواب، وهو أساس المشكلة في هذا الإعراب، وهو ما جعل أبا عبيد وابن يعيش يضعّفان هذه القراءة، وعلى وجهي القراءة تكون "امرأته" غير مأمور بأن يُسرى بها، وعلى هذا تخرج هذه المسألة من باب الاستثناء المتّصل المنفي – وهو ما خُيّل لكثير من العلماء – وتدخل في باب الاستثناء المنقطع.)) القراءات القرآنيّة في ضوء القياس اللغويّ والنحويّ "أطروحة دكتوراه": ١٦٠.

[٢٢] معاني القرآن: ٣/ ٤٩٦.

[٢٣] ينظر: مجاز القرآن: ٣٣٢، وتأويل مشكل القرآن: ١٢١-١٢٢، وغريب القرآن:٢٢٧، والمسائل البصريّات: ٥٨٨/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٧٥٨/٢-٧٥٩، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ٣٧٥/٥.

[٢٤] معجم مقاييس اللغة: ١٥٣/٦، وينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ٣٧٤/٥

٢٥ وقد زاد أبو عليّ الفارسيّ قيدًا ثالثًا، فقال: ((وينبغي أن تكون "أن" بعدها، وهو قوله: ﴿**أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا**﴾ الرعد:٣١، مخفّفة من الثقيلة، وفيه ضمير القصّة والحديث)) الحجَّة للقرَّاء السعة: ٤٣٧/٤.

[٢٦] معاني القرآن، للنحَّاس: ٤٩٧/٣، وينظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن: ٤٥٥/١، البحر المحيط: ٣٨٣/٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٤٤/١. والملاحظ أنَّ جامع كتاب معاني القرآن للكسائيّ لم يذكر سوى: ((قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ معناه: أفلم ييأس الذين آمنوا أن يؤمن هؤلاء المشركون)): ١٧١.

[٢٧] معاني القرآن، للكسائي: ١٧١، وينظر: إيجاز البيان: ٤٥٥/١-٤٥٦.

[٢٨] معاني القرآن: ٦٣/٢-٦٤.

[٢٩] معاني القرآن، للنحَّاس: ٤٩٨/٣.

٣٠ ينظر: معاني القرآن، للكسائيّ: ١٧١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٤٩/٣، ومعاني القرآن، للنحَّاس: ٤٩٨/٣، وإيجاز البيان عن معاني القرآن: ٤٥٥/١، والبحر المحيط: ٣٨٢/٥-٣٨٤، وقد ذكر أبو حيَّان توجيهًا آخر للآية مع بقاء الفعل "ييأس" على بابه، فقال: ((وَيُحْتَمَلُ عِنْدِي وَجْهٌ آخَرُ غَيْرُ مَا ذَكَرُوهُ، وَهُوَ أَنَّ الكلام تامّ عند قوله: أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا، إِذْ هُوَ تَقْرِيرٌ أَيْ: قَدْ يَئِسَ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ إيمان هؤلاء المعاندين)) البحر المحيط: ٣٨٣/٥، وقال القنَّوجيّ: ((إنَّ جماعة من الكفَّار سألوا رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم أن يسيِّر لهم جبال مكّة حتَّى تتفسّح، فإنَّها أرض ضيِّقة، فأمره الله سبحانه بأن يجيب عليهم بهذا الجواب المتضمِّن تعظيم شأن القرآن، وفساد رأي الكفَّار حيث لم يقنعوا به، وأصرُّوا على تعنُّتهم، وطلبهم ما لو فعله الله سبحانه لم يبق ما تقتضيه الحكمة الإلهيَّة من عدم إنزال الآيات التي يؤمن عندها جميع العباد.)) فتحُ البيان: ٥٨/٧.

[31] معاني القرآن، للنحَّاس: ٤٩٨/٣.

[32] ذكر الدكتور منير جمعة أحمد أنَّ هناك ضوابط أحكمت منهجيَّة التأليف في معاني القرآن، هي:

١. أن يحمل الكتاب عنوان "معاني القرآن" أو "معاني التنزيل" أو "معاني الفرقان"... .

٢. أن يكون تناول المصنِّف في كتابه منصبًّا على التراكيب القرآنيَّة، وليس على المفردات فقط، إذ لو اقتصر على المفردات لصار الكتاب في "غريب القرآن"، وليس في معاني القرآن.

٣. أن يغلب على الكتاب التناول اللغويّ بصفة عامَّة، أو النحويّ بصفة خاصَّة.... .

ينظر: كتب معاني القرآن في التراث العربيّ: ٢٧.

[33] قوله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ**﴾ المائدة: ٣، وقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا**﴾ يوسف: ٨٠، وقوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا**﴾ يوسف: ١١٠، وقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ**﴾ الممتحنة: ١٣، وقوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَؤُوسٌ كَفُورٌ**﴾ هود: ٩.

[34] مفردات ألفاظ القرآن: ٨٩٢.

٣٥ من الألفاظ التي يتجلَّى العلم في دلالتها (الخشية، والمخافة) قال ابن قتيبة: ((لأنّ في الخشية والمخافة طرفًا من العلم)) تأويل مشكل القرآن: ٢٢١.

٣٦ فقد قرَّر هذه القاعدة بالنظر إلى تفاسير القرآن الأستاذ حسين بن عليّ بن حسين الحربيّ، في كتابه الموسوم بـ" قواعد الترجيح عند المفسّرين: ١٧٢-١٨٦. وقد ذكر مجموعة كبيرة من المفسّرين الذين أقرُّوا بهذه القاعدة واعتمدوها في تفاسيرهم.

٣٧ كذا وردت، والأولى : غير.

[38] قواعد الترجيح عند المفسّرين: ٣٦٩—٣٨٦.

[39] معاني القرآن، للفرَّاء: ٦٣/٢.

[40] البحر المحيط: ٣٨٢/٥-٣٨٣، وينظر: ومعاني القرآن للنحاس: الهامش: ٤٩٧/٣.

[41] معاني القرآن وإعرابه: ١٤٩/٣.

٤٢ واستدلال الزجّاج هنا من قبيل الاستدلال القطعيّ، بلحاظ: ((والقول عندي)).

[43] قال أبو البركات الأنباريّ: ((قوله: ﴿**لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ**﴾ في رفعه أربعة أوجه.)) وبعد أن ذكرها مفصّلًا إيّاها ذكر وجهين أحدهما في النصب، والآخر في الجزم، مرجّحا وجه الجزم على النصب، فقال: ((وقرأ ابن مسعود: (لا تعبدوا) بحذف النون للجزم على أن تكون "لا" ناهية لا نافية، وزعم الكوفيّون إلى أنَّه منصوب بـ"أن" محذوفة؛ لأنَّ التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلاَّ الله، فحذف "أن" وأعملها مع الحذف، والوجه الأوَّل أوجه الوجهين؛ لأنَّ "أن" لا تعمل مع الحذف، إلاَّ أن تُحذف إلى خلفٍ أو بدل يدلُّ على حذفها، كالفاء والواو واللام وحتَّى، ولم يوجد ها هنا، وقد بيّنَّا ذلك مستوفًى في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.)) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/١-١٠٢، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين: المسألة السابعة والسبعون: ٥٥٩/٢-٥٧٠، يتَّضح من نصِّ الأنباريّ أنَّ لهذه الجملة ستَّة أوجه إعرابيَّة. وقال ابن عادل الدمشقيّ: ((وفي هذه الجملة المنفيّة من الإعراب ثمانية أوجه.)) وقد ذكرها جميعًا، ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٢٧/٢-٢٢٨.

٤٤ قال ابن هشام: ((وقال الكسائيّ والفرّاء ومن وافقهما: التقدير: بأن لا تعبدوا إلَّا الله، وبأن لا تسفكوا، ثمَّ حذف الجارّ، ثمَّ "أَن" فارتفع الفعل.)) مغني اللبيب: ٥٣٨، والخليق بالذكر أنّي ذهبتُ إلى كتاب معاني القرآن للكسائيّ متصفّحًا، ولم أجد للآية محلّ البحث ذكرًا بين سابقها ولاحقها، لكني ذكرت رأي الكسائيّ معتبرًا بأنَّ كتابه لم يحقَّق نصًّا، وإنَّما حُقِّق جمعًا من الكتب، فارتأيتُ أن أذكر رأيه هاهنا كي لا يُعدم منه وهو صاحبه من جهة، ومن جهة أخرى كي يُلحَق بكتابه الفريد الذي وصل إلينا بين طيّات الكتب.

٤٥ الزمر:٦٤.

٤٦ قُرئت "تستكثر" بالجزم والرفع، فالجزم على جواب الطلب السابق، وهي قراءة الحسن البصريّ، أمَّا الرفع، ففيه وجهان: إمَّا على أنَّ الفعل المضارع جاء في موضع الحال من الضمير في "تمنن" أي: لا تمنن مستكثرًا، وإمَّا على حذف "أن" المصدريَّة الناصبة، على أنَّ الأصل: لا تمنن أن تستكثر. وهذا التوجيه الأخير هو موطن الشاهد في نصِّ الفرَّاء. ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: ٦٥٣، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٥٦٢.

٤٧ ذكر أبو منصور الأزهريّ أنَّ الأصل في "لا تعبدونَ" : "أن لا تعبدوا" فلمَّا حذف "أن" ارتفع الفعل، واستشهد بقول طرفة ابن العبد: ألا أيُّهذا اللائِمِي أحضرُ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدي

أراد: أن أحضرَ، فلمَّا حذف "أن" رفعه. ينظر: معاني القراءات، للأزهريّ: ١٥٩. قال الخطيب البغداديّ البيت من شواهد سيبويه، ((وَرُوِيَ: أَلا أيُّهذا الزاجريّ، وَرُوِيَ أَيْضًا: أَلا أَيهَذا اللاحيّ بتَشْديد الْيَاء.)) خزانة الأدب: ١١٩/١-١٢٠.

٤٨ معاني القرآن: ٥٣/١.

٤٩ الصلاح الذي رآه الفرَّاء في دخول "أن" يتجلَّى في كون الآية تصدَّرت بـ"إذ" فهي حدث ماضٍ، لكنَّ التركيب اشتمل على الخطاب المتأتّي من دلالة التاء في "تعبدون"؛ لذا قُرِئت بالياء، قال ابن زنجلة: ((فحكى ما خاطبهم به، فجرى الكلام على لفظ المواجهة، واحتجَّ من قرأ بالياء: أَن قال: أوَّل الآية إخبار عن غيب يعنون بذلك قوله ﴿**وَإِذ أَخذنَا مِيثَاق بني إِسْرَائِيل**﴾ قالوا: فإجراء الكلام على ما ابتُدِئ به أوّل الآية، وافتُتِح به الكلام أولى من الانصراف عنه إلى الخطاب.)) الحجّة في القراءات: ١٠٢، فأرى أنَّ حكمه بالصلاح على دخول "أن" جاء لاستقامة الكلام الذي يقصُّ علينا مضامين ذلك الميثاق، وهذا من الاستدلال بالسياق، وإن لم يشر إليه.

٥٠ التبيان في إعراب القرآن:٨٣/١.

٥١ حكم الزمخشريُّ على أنَّ حذف حرفي معنى من الكلام تعسُّفٌ، وذلك في حديثه عن قوله تعالى: ﴿**لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ**﴾ الصافَّات: ٨، فقال: ((فإن قلت: هل يصحّ قول من زعم أنَّ أصله: لئلا يسَّمَّعوا، فحُذفَت اللام كما حُذفَت في قولك: جئتك أن تُكرمني، فبقي أن لا يسَّمَّعوا، فحُذفَت "أن" وأُهدِر عملها[...] قلت: كلٌّ واحد من هذين الحذفين غير مردود على انفراده، فأمَّا اجتماعهما فمنكر من المنكرات، على أنَّ صون القرآن عن مثل هذا التعسُّف واجب.)) الكشَّاف: ٣٩/٤.

٥٢ نسب الفرَّاء هذه القراءة إلى أبيّ بن كعب، في حين نسبها الزجَّاج إلى عبد الله بن مسعود، معاني القرآن وإعرابه: ١٦٢/١، وكذلك فعل أبو البركات في كتابيه: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين: المسألة السابعة والسبعون: ٥٥٩/٢-٥٧٠، والغريب في الأمر أنَّي لم أجد لهذه القراءة المزعومة لعبد الله بن مسعود ولأبيّ بن كعب ذكرًا في كتب القراءات الموجودة بين يديّ.

٥٣ معاني القرآن: ٥٣/١.

[٥٤] معاني القرآن: ٥٣/١-٥٤، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/١-١٠٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٨٣/١-٨٤، واللباب في علوم الكتاب: ٢٢٧/٢-٢٢٨.

[٥٥] معاني القرآن وإعرابه: ١٦٢/١، وينظر: إعراب القرآن، للباقوليّ: ٩٦٥/٣، ومغني اللبيب: ٥٣٨/١.

[٥٦] إعراب القرآن للباقوليّ: ٩٦٤/٣.

[٥٧] المصدر نفسه: ٩٦٤/٣.

[٥٨] المصدر نفسه: ٩٦٥/٣.

٥٩ الكشاف: ١٨٦/١.

[٦٠] تتجلّى المخالفة النحويّة بما يأتي:

أ. قال الباقوليّ: ((إنَّهم زعموا أنَّ "أن" موصولة، وحذف الموصول وإبقاء صلته منكر عندهم.)) إعراب القرآن: ٦٣٠/٢.

ب. قالأبو البركات الأنباريّ: إنَّ (("أن" لا تعمل مع الحذف، إلاَّ أن تُحذف إلى خلفٍ أو بدل يدلُّ على حذفها، كالفاء، والواو، واللام، وحتَّى، ولم يوجد ها هنا.)) من ذلك شيءٌ. البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/١-١٠٢.

٦١ مفتاح العلوم: ٢٥٨.

٦٢ ينظر: مفتاح العلوم: ٣٢٥، وفتح البيان في مقاصد القرآن، للقنَّوجيّ: ٢١٢/١، وأساليب الطلب في ديوان الشريف الرضي (رسالة ماجستير): ١٢٤-١٢٥.

٦٣ إعراب القرآن، للنحَّاس: ١٥/٢.